

# تحرك عاجل

## تجديد حبس اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان

أمرت محكمة في القاهرة، يوم 5 يونيو/حزيران 2016، بتجديد حبس اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان، وهما د. أحمد عبد الله ومينا ثابت. ويُعتبر الاثنان من سجناء الرأي، حيث حُبسوا دونما سبب سوى عملهما في مجال حقوق الإنسان مع "المفوضية المصرية للحقوق والحريات".

سوف يظل سجين الرأي د. أحمد عبد الله محبوساً لمدة 45 يوماً أخرى، بينما سيظل سجين الرأي مينا ثابت حبساً لمدة 15 يوماً أخرى، حيث قضت بذلك غرفة المشورة المنعقدة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية بالعباسية في القاهرة يوم 5 يونيو/حزيران 2016. وقد ذكر محامو الدفاع عنهما أنهم ما زالوا ممنوعين من الاطلاع على ملفات القضية، ومن ثم عاجزين عن إعداد دفاعهم.

ويواجه د. أحمد عبد الله ومينا ثابت عدة تهم ملفقة بموجب قوانين شديدة القسوة تتمثل في قانون مكافحة الإرهاب، وقانون التظاهر، وقانون العقوبات. وقد يواجه الاثنان عقوبة السجن مدى الحياة في حالة إدانتهم.

وقد فُض على د. أحمد عبد الله، رئيس مجلس أمناء "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، من منزله وتعرض لمعاملة سيئة على أيدي قوات الأمن عشية المظاهرات التي حُطت للقيام بها يوم 25 إبريل/نيسان 2016. أما مينا ثابت، مدير برنامج الأقليات الدينية والفتات المهمشة في المفوضية نفسها، ففُض عليه بعد عدة أسابيع، وتحديدًا يوم 19 مايو/أيار 2016، خلال مداومة منزله في القاهرة. وقد تعرض مينا ثابت وأفراد أسرته لمعاملة سيئة من أفراد جهاز الأمن الوطني.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج عن د. أحمد عبد الله ومينا ثابت فوراً ودون قيد أو شرط باعتبارهما من سجناء الرأي، حيث احتُجزا دونما سبب سوى ممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، مع إسقاط جميع التهم المنسوبة إليهما؛



- مطالبة السلطات بحماية د. أحمد عبد الله ومينا ثابت من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وضمان إجراء تحقيق وافي ونزيه وشفاف ومستقل بخصوص ادعاءاتهما بالتعرض لمعاملة سيئة؛
- حث السلطات على الكف عن استهداف د. أحمد عبد الله ومينا ثابت بسبب عملهما في مجال حقوق الإنسان.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 22 يوليو/تموز 2016 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

و تُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفارة/ ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 574 9713

البريد الإلكتروني: [contact.us@mfa.gov.eg](mailto:contact.us@mfa.gov.eg)

تويتر : @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 9/16. لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/4015/2016/en/>

# تحرك عاجل

## تجديد حبس اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان

### معلومات إضافية

جاء القبض على د. أحمد عبد الله ومينا ثابت في سياق حملة واسعة استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان في نصر، والذين أصبحوا بشكل متزايد عرضةً للاستجواب والقبض والمنع من السفر فضلاً عن خطر تجميد ممتلكاتهم. ويعمل كلٌّ من د. أحمد عبد الله ومينا ثابت في "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، وهي منظمة غير حكومية نشطت على وجه الخصوص في تغطية وتوثيق حالات الاختفاء القسري في البلاد.

وقد قُبض على د. أحمد عبد الله من منزله يوم 25 إبريل/نيسان 2016، وذلك على أيدي أفراد من قوات الأمن ملثمين ومدججين بالسلاح. وقال محاميه لمنظمة العفو الدولية إن أحد الضباط القائمين بالقبض استخدم كعب سلاحه لضرب د. أحمد عبد الله عدة مرات أثناء القبض عليه. وتم تفتيش منزل د. أحمد عبد الله ومصادرة الحاسوب الشخصي والهاتف النقال الخاصين به، ثم اقتيد إلى قسم شرطة القاهرة الجديدة (أول). وجاء القبض عليه في إطار حملة على مستوى البلاد عشية المظاهرات التي خُطت للقيام بها يوم 25 إبريل/نيسان 2016، حيث خرج متظاهرون إلى الشوارع احتجاجاً على قرار الحكومة المصرية في مطلع إبريل/نيسان 2016 بنقل السيادة على جزيرتين غير مأهولتين في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية (انظر التحرك العاجل رقم: UA 98/16، على الموقع: <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/3910/2016/en/>).

وقد جُدد أمر حبس د. أحمد عبد الله أربع مرات منذ القبض عليه، وذلك في 27 إبريل/نيسان، و7 مايو/أيار، و21 مايو/أيار، و5 يونيو/حزيران 2016. وهو محتجز حالياً في قسم شرطة القاهرة الجديدة (أول). وكان د. أحمد عبد الله، بحكم منصبه كرئيس لمجلس أمناء "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، يقود نشاط المفوضية بشأن حالات الاختفاء القسري في البلاد. وبصفته هذه، كان يقدم المشورة القانونية لأسرة جوليو روجيني، وهو طالب دكتوراه إيطالي كان يبلغ من العمر 28 عاماً واختفى في القاهرة يوم 25 يناير/كانون الثاني 2016 ثم عُثر على جثته على مشارف المدينة يوم 3 فبراير/شباط 2016. وقد أصدرت أسرة جوليو روجيني بياناً، يوم 26 إبريل/نيسان 2016، تدين فيه القبض على د. أحمد عبد الله، وتجدد التزام "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" بالبحث عن الحقيقة بشأن اختطاف جوليو روجيني وتعذيبه ووفاته.

وقُبض على مينا ثابت بعد أسابيع قلائل من القبض على د. أحمد عبد الله، وتحديداً يوم 19 مايو/أيار 2016، حيث داهمت منزله قوة من أفراد جهاز الأمن الوطني. وقال مينا ثابت لمحامييه إنه تعرض هو وأفراد أسرته لمعاملة سيئة أثناء القبض عليه. وفي أعقاب القبض عليه رفضت السلطات المصرية الإفصاح عن مكان احتجازه. وجُدد حبس مينا ثابت، يوم 21 مايو/أيار 2016، لمدة 15 يوماً، ثم جُدد مرة أخرى يوم 5 يونيو/حزيران 2016. وقضت محكمة جناح مستأنف الوائلي، يوم 8 يونيو/حزيران 2016، برفض الاستئناف المقدم من مينا ثابت للطعن في قرار تجديد حبسه. وكان مينا ثابت يعمل دفاعاً عن حقوق الأقليات، ولاسيما المسيحيين، منذ انتفاضة عام 2011. وهو محتجز في قسم شرطة السلام (أول). ويُحاكم مينا ثابت ود. أحمد عبد الله مع 45 متهماً آخرين. وذكر محامو الدفاع أن الاثنین يواجهان تهماً متعددة، من بينها: التحريض على استخدام القوة لقلب نظام الحكم؛ والتحريض على مهاجمة أقسام الشرطة تنفيذاً لغرض "إرهابي"؛ واللجوء إلى استخدام العنف والتهديد لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن عمل من اختصاصه قانوناً؛ والانضمام إلى "جماعة إرهابية"؛ والترويج بطريق غير مباشر عبر شبكة المعلومات الدولية لارتكاب جرائم "إرهابية"؛ والتحريض على التجمهر والذي من شأنه تعريض الأمن والسلام العام للخطر تنفيذاً لغرض "إرهابي"؛ وإذاعة أخبار وبيانات و"إشاعات كاذبة"؛ وحياسة منشورات تحض على الإطاحة بالحكومة وتغيير دستور مصر. وكان من بين الأدلة المقدمة ضد مينا ثابت مفكّرة بها صورة السيدة مريم العذراء، ووثائق بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالأقليات؛ بالإضافة إلى وثائق حزب غير مسجل قانوناً يُدعى "حزب العيش والحرية".

الاسم: د. أحمد عبد الله؛ ومينا ثابت

النوع: ذكور